

الجريدة الرسمية

للمملكة العراقية

عمان : الثلاثاء في ١٠ ربيع الثاني ١٣٥٢

الفهرست

الصفحة

٣٠٢	مشروع قانون يمني صاحب السمو الامير عبد الله المعظم من دفع الضرائب عن الاراضي الموهوبة لسووه بمقتضى القانون المؤرخ ٢٥ آب سنة ١٩٣١
٣٠٢	مشروع ذيل لقانون المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٣
٣٠٣	مشروع قانون تعديل المادة ٢١٩ من قانون الجزاء الثاني
٣٠٥ - ٣٠٣	قرارات الديوان الخاص لتفسير القوانين والانظمة
٣٠٥	بلاغات الرئاسة الجليلة
٣٠٦	الموظفون
٣٠٦	العملة واقسامها
٣٠٦	قرار تعيين طريق الجمه صادر بمقتضى المادة (٣٩) من قانون الجمارك
٣٠٧	بيان الجمارك رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ صادر من حكومة العراق
٣٠٧	الدوام في شعبة بريد الفرق
٣٠٧	تأسيس مركز جركي في الجمه لاحصاء ومعاينة البضائع
٣١٠ - ٣٠٨	اعلانات
٣١٠	جداول الصبغة الاسبوعية
٣١١	جدول الامراض السارية لشهر حزيران لسنة ١٩٣٣

ملكا منه لأجل

عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الأساسي ينشر فيما يلي مشروع (قانون إعفاء صاحب السمو الأمير عبد الله المعظم من دفع ضرائب عن الأراضي الموهوبة لسموه بمقتضى القانون الصادر بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٣١) وسيحال هذا المشروع بعد أن يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .
في ٢٧-٧-١٩٣٣ عن وكيل رئيس الوزراء
شكري شمشاعه

قانون

يعفي صاحب السمو الأمير عبد الله المعظم من دفع ضرائب
عن الأراضي الموهوبة لسموه بمقتضى القانون المؤرخ
في ٢٥ آب ١٩٣١

ماده

- ١ - يسمى هذا القانون (قانون إعفاء صاحب السمو الأمير عبد الله المعظم من دفع ضرائب عن الأراضي الموهوبة لسموه بمقتضى القانون الصادر بتاريخ ٢٥ آب ١٩٣١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 - ٢ - يعفى سمو الأمير عبد الله شخصياً من دفع ضرائب عن الأراضي الموهوبة لسموه بمقتضى القانون المؤرخ في ٢٥ آب ١٩٣١
- يكون هذا الإعفاء شخصياً لسمو الأمير عبد الله المعظم ولا ينتج به ورثاؤه أو من يحول اليه أو اليهم حق التصرف بالأرض أو أي شخص آخر .

عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الأساسي ينشر فيما يلي مشروع « ذيل لقانون المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٣ » وسيحال هذا المشروع بعد أن يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .
في ٢٧-٧-١٩٣٣ عن وكيل رئيس الوزراء
شكري شمشاعه

(ذيل قانون المصرف الزراعي)

- ١ - يسمى هذا القانون « ذيل قانون المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٣ » ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - إذا اقتنع مجلس إدارة المصرف الزراعي بأن أحد المدينين فوئت أموالهم غير المنقولة للمصرف بسبب عجزه عن تسديد دينه راغب في أداء هذا الدين واسترداد أمواله فيجوز له تأجيل هذه

الاموال غير المنقولة منه وفق الشروط التالية :

(١) تؤجر الاموال غير المنقولة من المدين مدة متسوية بين التجار سنوي لا يجوز استثناء الترتيب المتبعة على المبلغ المستحق عليه لمصرف وكذا التفتت سنة ودفع حوزة بين المدين والتاجر في السنة التالية لمقدار يعادل فائدة المبلغ الباقي من أصل الدين .

(٢) يقسط مقدار الدين الى اقساط معقولة نسبة ايراد الاموال غير المنقولة من جرة ودفع هذه الاقساط سنوياً في الوقت الذي يؤدي فيه بدل الاتجار عن تلك الاموال .

(٣) اذا عجز المتاجر عن دفع قسط من الاقساط عند الاستحقاق او عن ادية بدل الاتجار تفسخ الاجارة دون انذار .

(٤) حينما يدفع مبلغ الدين كاملاً الى المصرف الزراعي مع كافة بدلات الاتجار المسجلة عند الاموال غير المنقولة الى صاحبها الاصلي .

عملاً بالمادة (٣٨) من القانون الاساسي ينشر فيما يلي مشروع (قانون تعديل المادة ٢١٩ من قانون الجزاء العثماني لسنة ١٩٣٣) وسيحل هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .

١٩٣٣-٧-١٦ وكيل رئيس الوزراء
توفيق ابوالمهدي

مشروع

قانون تعديل المادة ٢١٩ من قانون الجزاء العثماني

- ١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة ٢١٩ من قانون الجزاء العثماني لسنة ١٩٣٣) ويسل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،
 - ٢- تعدل المادة ٢١٩ من قانون الجزاء العثماني على الوجه الآتي :
- من يرتكب جريمة التشليح منفرداً او مجتمعاً ليلاً او نهاراً في الطريق العام يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او الموقته مدة لا تقل عن عشر سنين .

قرارات الديوان الخاص لتفسير القوانين واللائحة

قرار - ٣٠

بناء على طلب فخامة رئيس الوزراء اجتمع الديوان الخاص لتفسير ما اذا كان زارع التبغ الهيشي مكافئاً بالحصول على رخصة اذا قام ببيع محصوله من التبغ الهيشي في دكان أم لا ؟

وبالاطلاع على قانون التبغ ورخص بيع التبغ وعلى القرار الصادر من هذا الديوان في ١٨ مايس سنة

ملحق منه لأصل

١٩٣٣ تحت رقم ٢٨٠

ولدى المذاكرة تبين ان قانون التبغ الذي جاء بمد قانون رخص بيع التبغ جعل زارع التبغ الهيشي حراً في بيع محصولاته بالجملة أم بالفرق دون أي تصريح .
ولهذا كان في القانون اللاحق استثناء لزارعي التبغ الهيشي من القيود الموضوعة على بائعي انواع التبغ الاخرى وبائعي التبغ الهيشي الذي لم يكن من محصولاتهم .
وان إلزام زارع التبغ الهيشي بالحدول على رخصة لاجل بيع محصولاته في ذلك يحتاج لتسريع خاص جديد .

ورفع هذا القرار الى فخامة رئيس الوزراء لاجراء المتخذى تمبراً في ٢٠-٧-٣٣

قرار ٣١-

بناء على أمر فخامة رئيس الوزراء في تاريخ ٢٠-٧-١٩٣٣ اجتمع الديوان الخاص مؤلفاً من الهيئة القانونية لاجل تفسير ما اذا كان جنود الجيش العربي ملزمين باعطاء عائدات التقاعد وأنصاف الرواتب أم لا وبعد الاطلاع على المحاربات التي جرت بين مقام رئاسة الوزراء ووزارة المالية حول هذا الموضوع تبين :
١- ان فخامة رئيس الوزراء لا يرى وجهاً قانونياً لحسم نصف الراتب من جنود الجيش العربي الذين يمينون مجدداً ولا لحسم عائدات التقاعد من مرتباتهم مستنداً في ذلك على :
(أ) ما جاء في الفقرة الرابعة للمادة التاسعة والخمسين من قانون التقاعد العسكري القائمة بأن (توقيف نصف الراتب من الذين يدخلون الخدمة مجدداً يشمل الضباط والمأمورين العسكريين) وليس الجنود ممن ذكر .

(ب) والى ان أفراد الجنود لم تكن تحسم من مرتباتهم عائدات التقاعد في زمن الحكومة الثمانية على اعتبار أنهم من أقسام القوى المسلحة وتابعت لاحكام القوانين والانظمة العسكرية بموجب المادة الثانية من نظام الدرك والافراد النظاميين غير ملزمين باعطاء عائدات التقاعد قانوناً .
(ج) وان جنود الدرك كانوا يؤخذون من القوى النظامية بموجب القانون المنشور في الصفحة ٣٠٩ من الجلد الخامس للدستور ولا يصح الحال هذا اعتبارهم غير جنود نظاميين ومما ملكهم على غير ما صرح به قانون التقاعد العسكري .

ووزارة المالية تخالف فخامته في هذا الرأي وترى ضرورة تطبيق حكم الفقرة الرابعة من المادة ٥٩ من قانون التقاعد العسكري على جنود الجيش العربي مستندة في هذا الرأي على :
« أ » أن الخدمة في الجيش النظامي كانت اجبارية واما في الدرك فلا .
« ب » وان الفرق بين راتب الجندي المكلف والجندي في الدرك ظاهر .
« ج » وان المجلس التنفيذي كان قرر تطبيق احكام قانون التقاعد العسكري على جنود الدرك فلم ينظر اليهم كجنود نظاميين .

- « د » وأن قرار مجلس الشورى في زمن الحكومة السورية كان قرر في ١٨ شباط ١٩١٩ بأن (يرقت من جميع رواتب المواطنين الداخلة رواتبهم في ميزانية الحكومة الأصلية أو المضافة بها ملكية عسكرية وعلمية باسم التقاعد أو جزولية سببه في ائنة) وأن كلمة (موظفين) تشمل جنود الدرك والشرطة.
- « هـ » وأن جنود الدرك لا يخرجوا من مشمول كفاي (مأمورين عسكريين)
- ولدى الاطلاع على قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٧ المنشور في المذد ١٥٤ من الجريدة الرسمية:
- ١ - أن المادة الثانية من هذا القانون صريحة بأن كلمة (الجيش العربي) تعني قوة الأمن العام.
- ٢ - وأن المادة الثالثة منه من شمة أيضاً بأن قوة الجيش العربي تنقسم الى ثلاثة أقسام:
- أ - شرطة الارياض وهم أفراد الشرطة الذين يعينون لمأموريات خارج المدن.
- ب - شرطة المدن وهم أفراد الشرطة الذين يعينون للخدمة داخل المدن فقط.
- ج - موظفو السجون وهم الاشخاص الذين يعينون داخل السجون المتعددة.
- ٣ - وأنه لما كان هذا القانون مؤخرًا عن جميع القوانين التي من ذكرها في التقارير المبعوث عنها أنشا فإنه هو القانون الذي يجب ان يرجع اليه عندما يراد معرفة ما اذا كان الجنود المستخدمين في الجيش العربي هم جنود درك أم جنود نظاميين او موظفي شرطة.
- ٤ - وأنه لما كان قانون الجيش العربي يعرف قوة الجيش العربي بأنها عبارة عن قوة شرطة كان لا بد من معاملة جميع افرادها بمقتضى قانون التقاعد المسمى.
- ورفع هذا القرار الى مقام رئيس الوزراء لاجراء المقتضى تحريراً في ٧-١٩٣٣

بلاغات الى رئاسة الجليلية

- وافقت على قرار مجلس ادارة المصرف الزراعي رقم ٣٥ تاريخ ٢٦-١٩٣٣ المتعلق باقراض الموظفين من الزراع على الترتيب التالي تسليلاً للعمل:
- ١ - عدم اقراض احد من الموظفين دون الحصول على موافقة من مقام رئاسة الوزراء.
- ٢ - اقراض الموظفين مقابل تأمينات من الاوال غير المنقولة على أن يقسم كل قسط سنوي على أقسام اثني عشر محسم كل منها من راتبه في آخر كل شهر ويذكر هذا الشرط في سند الدين ويتمهد الموظف بذلك وبأنه لا يحق له الاعتراض على المحسم ولو كان المبلغ المحسوم يتجاوز ثلث مرتبه أو كلت أي جزء من مرتبه محجوزاً لجهات اخرى.
- ٣ - تفتح دائرة المصرف الزراعي حساباً تجارياً لكل موظف مديون وتحسب القوائد بطريقة الحساب الجاري.
- ٤ - تبقى الاموال غير المنقولة موضوعة على سبيل التأمين الى أن يسدد الموظف دينه فلذا توفي أو عزل

من الوظيفة وكانت الترميمات التي يستحقها غير كافية أو حصل سبب يحرمه من أخذ الترميمات
تباع الاموال المحجوزة لتأمين استيفاء ما يتبقى بذمته .
٥ - ترسل صورة عن كل سند مديانة من هذا القبيل الى وزارة المالية لتقوم بحسم المبلغ باسم المصرف
الزراعي . ١٧-٧-١٩٣٣ وكيل رئيس الوزراء
توفيق ابو الهدى

الموظفون

صدرت ارادة صاحب السمو الملكي مولاي الامير المظفر بالموافقة على قرار المجلس التنفيذي رقم ٣٢٠
بتاريخ ١٩-٧-١٩٣٣ المتضمن تعيين محمد بك المحسن لرئاسة الديوان العالي اعتباراً من تاريخ ١٦-٧-١٩٣٣
عن وكيل رئيس الوزراء ٢٦-٧-١٩٣٣
شكري شمشاعه

العجلة واقسامها

قرر المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢-٧-١٩٣٣ ورقم ٣٢٣ الموافقة على قبول النقد العراقي
في الازرق والانكليزي والمصري في وادي موسى بالاسمار التالية :
الليرة العراقية ٩٩٠ ملا
الليرة الانكليزية ٩٩٥ ملا
الليرة المصرية ١٠٢٠ ملا
عن وكيل رئيس الوزراء ٢٦-٧-١٩٣٣
شكري شمشاعه

قرار تعيين طريق الحمد

صادر بمقتضى المادة ٣٦ من قانون الجمارك والمكوس
لسنة ١٩٣٦

استناداً للصلاحيات المخولة اليها في المادة ٣٦ من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٣٦ تقرر جعل الطريق
التالي طريقاً معيّنًا لاستيراد البضائع من سوريا وفلسطين على ان لا يشمل ذلك المشروبات الروحية والتبغ
والكحول .

من سوريا وفلسطين

عن طريق الجبل الى مركز الجبل حيثما يقرر في اراضي الخبيث شرط ان تمتاز البضائع المستوردة
بمخاصة الجبل فقط او أي جسر يبنى فيها .
١٩٣٣-٧-٣
مدير الجمارك والمكوس مدير الجيش العربي مدير الحزينة
تبرير كلوب شكرتي شمساعة

ينشر فيما يلي (بيان الجمارك رقم ٧ لسنة ١٩٣٣) الذي اصدره وكيل وزير المالية في حكومة العراق
فيما يتعلق بالبضائع التي تمر بأراضي العراق برسم الترانزيت لاحاطة الجمهور علماً بتأديده :

بيان الجمارك العراقي رقم ٧ لسنة ١٩٣٣

١ - بمقتضى السلطة المخولة لي في المادة ١٣٨ من قانون الجمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١ يمان بهذا ان
الباب الثالث عشر من قانون الجمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١ يطبق اعتباراً من ١ تموز ١٩٣٣ على البضائع
المارة بأراضي العراق برسم الترانزيت عن طريق بغداد بالطريق الآتي دون انحراف :
الدخول والخروج في الرمادي من فلسطين (الربطه - عمان) عن طريق القلوج والرمادي .
٢ - ان البضائع التي برسم الترانزيت في دخولها العراق أو خروجها منه على الوجه المتقدم أعلاه يجوز
مرورها بأراضي العراق أو نقلها منه بأي طريق من طرق الترانزيت التي سبق السماح بها مع مراعاة
الشروط التي قد يمينها مدير الجمارك والمكوس العام بموافقتها بموجب المادة ١٤٢ من قانون الجمارك رقم
٥٦ لسنة ١٩٣١ .
التوقيع : حكمت سليمان
وكيل وزير المالية

بغداد ٤ ربيع الاول ١٣٥٢ و ٢٦ حزيران ١٩٣٣

اعلان

يعدل دوام شعبة البريد في الفرق المدين في العدد ٢٧٤ صفحة ٥٢١ من الجريدة الرسمية ليقرأ كما يلي:
من الساعة ٨ الى الساعة ١٤
ومن الساعة ١٦ الى الساعة ١٨

يستمر هذا التعديل نافذ المفعول من بدء شهر اغسطس ١٩٣٣
مدير البريد العام
باز قنوار

١٨-٧-١٩٣٣

اعلان

بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة الخامسة من قانون الجمارك والمكوس المعدلة والمنشورة في العدد ٢٦٠
من الجريدة الرسمية أعلن انه تقرر انشاء نقطة في الجبل لاحصاء ومعاينة البضائع المستوردة عن ذلك الطريق
واستيفاء رسم قدره نصف بالمائة من قيم البضائع المستوردة وذلك اعتباراً من تاريخ ١-٨-١٩٣٣ فعلى التجار
ومن يستوردون البضائع عن ذلك الطريق ان يرفقوا الى بضائعهم فواتير موقعة من البائع ومكتوبة باللغة

الدرية او مترجمة اليها تتضمن انواع وقيم هذه البضائع ويرزوها الى مأمور الجرك في الجمه .
في حال عدم تقديم الفواتير المطلوبة أو إعطاء بيان يتضمن مفرداتها وقيمها ستلافي تلك البضائع بعض
التأخير ريثما يقوم موظف الجرك بفتح طرودها ومعاينتها وتأمينها .

١٩٣٣-٧-١٦ مدير الجمارك والمكسرس

تبرر

اعلان

فتح كمنيتينات

يطالب تقديم عطاءات لفتح كمنيتينات ومطعم في مسكر قوة حدود شرق الاردن في الزرقا وممان
ويجب ان تقدم العطاءات قبل الساعة الماثرة من يوم الخميس الواقع في ١٧-٨-١٩٣٣
تطلب التفصيلات والنماذج من سكرتير لجنة العطاءات المركزية في وزارة المالية
سكرتير لجنة العطاءات المركزية

اعلان

يطالب عطاءات لتقديم جيش اخضر وباس لجيوانات قوة الحدود ويمكن الحصول على النماذج
والتفصيلات الكافية من مكتب سكرتير لجنة العطاءات في وزارة المالية
يجب ان تقدم العطاءات قبل الساعة الماثرة زوالية من يوم الخميس في ١٧-٨-١٩٣٣
سكرتير لجنة العطاءات

قرار امهال

لما لم يقبض على علي التوالي من اهالي الرمثا المتهمة به قتل فقد منع من جانب رئاسة محكمة اردب مجدداً
عشرة ايام اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان لاسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال
هذه المدة فيمد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء
وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة المدنية كافة مجبرون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء
العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلان
حسب الاصول .

اعلان اول صادر من دائره تسجيل عمان

مطروح للبيع بالمزايدة العلنية نصف الدار الواقعة بقرية الزرقا الموضوعة تأمينا للدين المسجلة باسم سليمان

ابن مصطفى التاجر فن يرغب الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٥٠ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان
اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان
مطروح للبيع بالمزايدة العلنية نصف الدار الواقعة بقرية الزرقا الموضوعة تأمينا لدين المسجلة باسم صديقه
بنت ابراهيم الداوودي فن يرغب الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٥٠ يوماً من تاريخ نشر
هذا الاعلان .

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل عمان
مطروح للبيع بالمزايدة العلنية قطعة الارض السليخ الواقعة في عمان الموضوعة تأمينا لدين سبيبه باسم
محمود بن حسين الدوامنه فن يرغب الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نشر
هذا الاعلان .

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل عمان
مطروح للبيع بالمزايدة العلنية (١) من (٢) حصة موضوعة تأمينا لدين الايتام من الدار الواقعة في عمان
والمسجلة باسم السيد طارق بن سليمان فن له رغبة بالشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال (٣٠) يوماً من
تاريخ نشر هذا الاعلان .

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل عمان
مطروح للبيع بالمزايدة العلنية الكرم الواقع بقرية الرجيب الموضوعة تأمينا لدين الايتام المسجل باسم
هاشم بك خير فن يرغب الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نشر
هذا الاعلان .

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل عمان
مطروح للبيع بالمزايدة العلنية البستان الواقع ببلان الموضوعة تأمينا لقروض الايتام المسجل باسم
محمد بك المسبلي فن يرغب الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان .

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل عمان
مطروح للبيع بالمزايدة العلنية (٩٨٤) حصة من (٣٤٥٦) حصة موضوعة تأمينا لدين الايتام من ثمانية
دور واقعة في عمان والمسجلة باسم علي فاخر وآمنه وخيريه اولاد الحاج عمر فن له رغبة بالشراء فليراجع
دائرة تسجيل عمان خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان .

اعلان ثالث صادر من دائرة تسجيل عمان
مطروح للبيع بالمزايدة العلنية الدارين الواقعتين بمدينة عمان الموضوعتين تأمينا لدين المسجدة احدهما باسم
شمس الدين بك ساني والثانية باسم السيدة زاهيه بنت عبد الحميد السراقي فن يرغب الشراء فليراجع دائرة
تسجيل عمان خلال (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان .

اعلان رابع صادر من دائرة تسجيل اربد
مطروح للبيع بالمزايدة العلنية ثلاث حصص من اصل (١١٢٨) حصة موزعة تأمينا الدين من قطعتي
اراضي مشاع قرية اربد المسجلة باسم ابراهيم بن محمود الاحمد حجازي. وقد رست المزايدة على الطالب
الاخير بـ ٧٠ جنيها واعطي قرار الاحالة الاولى فمن يرغب بضم ثلاثة في المائة عليه مراجعة دائرة تسجيل
اربد خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان.

اعلان رابع صادر من دائرة تسجيل جرش
مطروح للبيع بالمزايدة العلنية قطعة ارض كائنة ضمن سور جرش موزعة تأمينا الدين مسجلة على اسم
ناظم بك حميد وقد رست المزايدة على الطالب الاخير بـ ٩٠ جنيها ونصف واعطي قرار الاحالة فمن يرغب
الضم ثلاثة بالمائة يراجع دائرة تسجيل جرش خلال (١٥) يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان.

أمانة شرق الأردن — دائرة الصحة العامة
التقرير الاسبوعي عن الامراض الوبائية والحجر الصحي
للاسبوع المنتهي في ١٥-٧-١٩٣٣

١- الامراض الوبائية :

حصلت حادثة واحدة بالتيفوس خلال الاسبوع في موقع (آش فايف) شرقي الفرق بين عمال
شركة بتروال العراق .
ولم تحصل اصابات ما بالطاعون، الحمى الصفراوية، الكوليرا، الجدري، التهاب السحايا الدماغية
الشوكي، الحمى الراجعة.

٢- الحجر الصحي (الكورنتينا) :

لاشيء
عمان في ١٦-٧-١٩٣٣
مديرية الصحة

امانة شرق الاردن — مصلحة الصحة العامة
التقرير الاسبوعي عن الامراض الوبائية والحجر الصحي
للاسبوع المنتهي في ٢٢-٧-١٩٣٣

١- الامراض الوبائية :-

حصلت حادثة واحدة بالتيفوس في بلدة الكرك مصدر عدواها حوادث سابقة .
ولم تحصل اصابات ما بالطاعون، الحمى الصفراوية، الكوليرا، الجدري، التهاب السحايا الدماغية الشوكي،
الحمى الراجعة.

٢- الحجر الصحي (الكورنتينا) :

لاشيء
عمان في ٢٣-٧-١٩٣٣
مديرية الصحة

100

مدونة الصحة

عمان في ١٣-٧-١٩٣٣

ملکاً منہ الاصل